أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

Gulf-Asia Programme

نظـرة تحليليـة | أكتوبر 2026



العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية في خضم الحرب مع إيران وبعدها: من التعاون الاقتصادي إلى الشراكة الاستراتيجية

روضة الصايغ | الدكتور تينجي وانج

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2026
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.



روضة الصايغ

طالبة ماجستير في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية. يركز مجال عملها الحالي على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تدعم جهود الانخراط الدبلوماسي، وتنسيق السياسات، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.



الدكتور تينجي وانج

باحث في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية وفي كلية كينيدي بجامعة هارفارد. تشمل مجالات عمله البحثية السياسة المقارنة، وشؤون دول الخليج العربي، والعلاقات بين دول الخليج وآسيا، وعلاقات دول الخليج مع القوى الكبرى، والشؤون السياسية في منطقة الشرق الأوسط ككل.

ملخَّص

- اكتسبت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية زخمًا استراتيجيًا جديدًا في السنوات الأخيرة. فقد توسعت علاقات التعاون الثنائي توسعًا مطردًا لتتجاوز ركائزها التقليدية في مجالات البنية التحتية والطاقة والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لتشمل مجالات الدفاع والتكنولوجيا المتقدمة والاستثمار.

- أعطت حرب إيران 2026 دفعةً جديدةً للعلاقات بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية. وفي حين أن الأسس التقليدية للعلاقات الثنائية هي الطاقة والتجارة والبنية التحتية والتعاون النووي ومتطلبات الدفاع، فإن تغيُّر البيئة الأمنية الإقليمية يتيح الآن فرصةً لتحويل هذه العلاقة إلى شراكة استراتيجية أوسع نطاقًا.

- تسلط هذه النظرة التحليلية الضوء على الكيفية التي يتزايد بها تركيز دولة الإمارات العربية المتحدة على رسم سياستها الخارجية بناء على أولويتين متكاملتين وهما: تعزيز التنويع الاقتصادي وتقوية المرونة الوطنية.

- تشير الورقة البحثية إلى أنه بدلاً من أن تحل كوريا الجنوبية محل الشركاء الأمنيين التقليديين لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا، فإنه ينبغي اعتبارها شريكًا موثوقًا ومكمِّلًا يعزز المرونة الاستراتيجية لدولة الإمارات من خلال التكنولوجيا المتطورة والقدرات الصناعية والمصداقية السياسية.

- إبان الهجمات الإيرانية التي شُنّت على دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2026، أظهر توفير كوريا الجنوبية لأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، بما في ذلك أنظمة متطورة مثل KM-SAM II (المعروف أيضًا باسم Cheongung-II) الأهمية الاستراتيجية لهذه الشراكة.

- تقترح هذه النظرة التحليلية أربع ركائز متكاملة لتعزيز التعاون في المستقبل بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية:

  1. ترسيخ التعاون الاقتصادي، بما في ذلك التعاون في مجالات الطاقة والتجارة والبنية التحتية والتعاون في استخدامات الطاقة النووية.

  2. تعزيز التعاون الدفاعي، ولا سيما في مجال الدفاع الجوي والصاروخي.

  3. توسيع نطاق التعاون في مجال التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والأمن الإلكتروني، والبنية التحتية الرقمية، وتكنولوجيا العلوم الصحية.

  4. تطوير التعاون الثلاثي مع دول جنوب العالم، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء، من خلال المزج بين الاستثمارات والدبلوماسية الإماراتية والتكنولوجيا الكورية لدعم نظم الحكومة الرقمية، والبنية التحتية الذكية، والرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية، وبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي.

- تُبيِّنُ النظرة التحليلية كذلك العديد من المخاطر الاستراتيجية التي تتطلب إدارتها بعناية. وتشمل هذه المخاطر ضمان التوافق التشغيلي بين الأنظمة الدفاعية الكورية والأنظمة الدفاعية الحالية في دولة الإمارات، وتجنب تجزئة عمليات الشراء، وإدارة التوقعات المتعلقة بدور كوريا الجنوبية في مجال الأمن، ومعالجة التحديات التنظيمية والتحديات المتعلقة بحوكمة البيانات في مجال التعاون الصحي والتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، وضمان أن تظل المشاريع الثلاثية في أفريقيا تقوم على الطلب وتتوافق مع الأولويات الوطنية الأفريقية.

تفاصيل الموضوع

أضفت حرب إيران 2026 طابعًا استراتيجيًا ملحًّا جديدًا على الشراكة الاستراتيجية الخاصة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية، والتي كانت آخذة في التوسع فعلًا. ففي السنوات السابقة، كانت العلاقات الثنائية تركز في المقام الأول على التعاون الاقتصادي، والطاقة، وتطوير البنية التحتية، والتكنولوجيا، والمشتريات الدفاعية.[1] غير أنّ التحديات الأمنية الإقليمية المستجدة، والأهمية المتزايدة للذكاء الاصطناعي، وتوسع حضور دولة الإمارات العربية المتحدة في أفريقيا جنوب الصحراء، أوجدت فرصًا جديدة لتوسيع نطاق هذه العلاقة ضمن إطار استراتيجي أكثر شمولاً.[2]

تركز السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على توسيع شراكاتها الدفاعية، وإظهار المرونة السياسية والعسكرية دون إهمال الشركاء الحاليين. وليس المقصود هو أن تحل كوريا الجنوبية محل الشركاء الأمنيين التقليديين لدولة الإمارات العربية المتحدة ــ وخصوصًا الولايات المتحدة وأوروبا ــ بل أن تكمل دورهم في المجالات التي تزداد فيها أهمية التكنولوجيا المتطورة والقدرات الدفاعية والقدرات الصناعية والمرونة السياسية.[3] حيث يمكن للتقنيات المتطورة التي تنتجها كوريا الجنوبية، وخاصةً في مجال الأنظمة الجوية والدفاعية، أن تساعد دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز مرونتها الوطنية، مع الحد في الوقت نفسه من الاعتماد المفرط على عدد محدود من الموردين.[4] وفي الوقت نفسه، تتوافق نقاط القوة التي تتمتع بها كوريا الجنوبية في البنية التحتية الرقمية والتقنيات الذكية والابتكار الصناعي توافقًا وثيقًا مع أجندة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي والتحول المحلي.

في الوقت الذي تسعى فيه دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية إلى التعامل مع بيئة جيوسياسية تتزايد فيها ضبابية المشهد، فإن الشراكة بين البلدين يمكن أن تتطور من علاقة اقتصادية في المقام الأول إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد تشمل مجالات الأمن والتكنولوجيا والابتكار والترابط الإقليمي. تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية تعزيز التعاون الاستراتيجي بينهما في ثلاثة مجالات متكاملة وهي: الدفاع (لا سيما الدفاع الجوي والصاروخي)، والتقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي، والمبادرات الاقتصادية والتنموية المشتركة في أفريقيا جنوب الصحراء.

مرحلة جديدة

بعد أن صمدت دولة الإمارات العربية المتحدة أمام التحديات القاسية التي فرضتها حرب إيران 2026، فإنه بدأ يتزايد رسم ملامح السياسة الخارجية للدولة بناء على أولويتين متكاملتين وهما: تعزيز المرونة الوطنية، ودفع عجلة التنويع الاقتصادي. ولا تزال الأوضاع الإقليمية المحيطة بدول مجلس التعاون الخليجي شديدة الصعوبة والتقلُّب، لا سيما مع استمرار التوترات الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل في إعادة تشكيل التصورات الإقليمية بشأن الردع وأمن الطاقة والممرات البحرية وحماية البنية التحتية الحيوية.

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، لم تعد الحماية العسكرية التقليدية الركيزة الوحيدة للأمن القومي. فتجربة حرب إيران عززت أهمية وجود استراتيجية شاملة للصمود تمزج بين الدفاع الجوي والصاروخي، والأمن الإلكتروني، والبنية التحتية الحيوية للطاقة، والأمن الغذائي، والأنظمة الرقمية، والمرونة في المجال الصحي، وأمن سلاسل الإمداد، والسيادة التكنولوجية.

منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية في عام 1980، تطورت العلاقات لتصبح «شراكة استراتيجية خاصة» واسعة النطاق ومتنامية الأبعاد (انظر الشكل 1). فقد توسعت علاقات التعاون الثنائي توسعًا مطردًا لتتجاوز ركائزها التقليدية في البنية التحتية والطاقة والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لتشمل الدفاع والتكنولوجيا المتقدمة والاستثمار.

الأهم مما سبق هو أن طبيعة الشراكة آخذة في التطور. فلم تعد النظرة إلى كوريا الجنوبية أنها مجرد مورد أو مقاول أو شريك اقتصادي؛ بل يتزايد النظر إليها على أنها شريك متقدم تقنيًّا وموثوق سياسيًّا وذو أهمية استراتيجية وقادر على دعم الرؤية طويلة الأمد لدولة الإمارات العربية المتحدة في الأمن والتنويع الاقتصادي والتحول التكنولوجي. في 26 فبراير 2026، قبل يومين فقط من اندلاع الحرب مع إيران، وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية مذكرة تفاهم لتوسيع نطاق التعاون الدفاعي، مع إمكانية إبرام اتفاقيات تزيد قيمتها عن 35 مليار دولار أمريكي في مجالات تشمل الدفاع الجوي، وقدرات القوات الجوية، والتعاون البحري.[5]

الشكل (1) تطور العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية (1980-2026)

السنة	الحدث	الأهمية الإستراتيجية
1980	إقامة العلاقات الدبلوماسية	بدء العلاقات الرسمية بين البلدين.
2009	ترسية عقد محطة «براكة» للطاقة النووية على اتحاد شركات كوري	ركيزة هامة رفعت العلاقات الثنائية من مستوى التجارة إلى التعاون الاستراتيجي طويل الأمد.
2011	نشر وحدة «أخ» الكورية في دولة الإمارات العربية المتحدة	أول انتشار للجيش الكوري في الخارج؛ مما يشير إلى تنامي التعاون الدفاعي والثقة المتبادلة.
2018	إبرام الشراكة الاستراتيجية الخاصة	رفع مستوى العلاقات الثنائية رسمياً إلى أعلى مستوى استراتيجي.
2023	الزيارة الرسمية للرئيس الكوري يون سوك يول إلى دولة الإمارات العربية المتحدة	تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بضخ استثمارات قيمتها 30 مليار دولار أمريكي في كوريا؛ وأطلقت «الشراكة الاستراتيجية الشاملة في مجال الطاقة» و«الشراكة الاستراتيجية في مجال الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة»؛ ووصف بيان رسمي البلدين بأنهما «صديقان حقيقيان».
2024	الزيارة الرسمية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد إلى كوريا	التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات وكوريا، وتوسيع نطاق التعاون في الذكاء الاصطناعي، والأمن الإلكتروني، والتكنولوجيا الدفاعية، والطاقة النووية، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، وأفريقيا.
2025	الزيارة الرسمية للرئيس الكوري لي جاي ميونج إلى دولة الإمارات العربية المتحدة	أشار البيان المشترك إلى رفع الشراكة الاستراتيجية الخاصة إلى «مستوى دائم ولا رجعة فيه»، ووصف كوريا بأنها «شريك موثوق يتمتع برؤية مستقبلية».
2026	توسيع نطاق التعاون الدفاعي	التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي تقدر قيمتها، حسبما ذكرت التقارير، بأكثر من 35 مليار دولار أمريكي، وتشمل الدفاع الجوي والصاروخي، والقوات الجوية، والقوات البحرية، والتعاون في الصناعات الدفاعية.

المصدر: تجميع المؤلفين بناءً على: بيان وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن «الإعلان المشترك بين جمهورية كوريا ودولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة الزيارة الرسمية لفخامة لي جاي ميونج، رئيس جمهورية كوريا»، 18 نوفمبر 2025، https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2025/11/18/18-11-2025-uae-korea وبيان وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية كوريا، «البيان المشترك بين جمهورية كوريا ودولة الإمارات العربية المتحدة»، 29 مايو 2024، https://www.mofa.go.kr/eng/brd/m_5674/view.do?seq=321014; Reuters, "South Korea, UAE Sign MoU on US$35 Billion Defence Cooperation, Envoy Says," February 26, 2026, https://www./reuters.com/world/asia-pacific/south-korea-uae-sign-mou-35-billion-defence-cooperation-envoy-says-2026-02-26

في الآونة الأخيرة، يعكس وصف دولة الإمارات العربية المتحدة لكوريا الجنوبية بـ«الشريك الموثوق» و«الصديق الحقيقي» عمق العلاقات الثنائية ونضجها والثقة المتنامية بين البلدين.[6] فقد تجاوزت هذه الشراكة نطاق المعاملات التجارية، وبات يتزايد ارتكازها على الثقة المتبادلة، والموثوقية، وسرعة الاستجابة، والثقة السياسية، والقدرة على التعاون بفعالية في القضايا الأمنية والاستراتيجية الحساسة.

إبان الهجمات الإيرانية الأخيرة على دولة الإمارات العربية المتحدة، أبرزت المساهمة التي قدمتها كوريا الجنوبية والمتمثلة في أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، بما في ذلك أنظمة متطورة مثل KM-SAM II (المعروفة أيضًا باسم Cheongung-II) (بلغت نسبة اعتراض الصواريخ والمسيرات، وفقًا للتقارير، 96% من الصواريخ الإيرانية التي أُطلقت على دولة الإمارات العربية المتحدة[7]) - أبرزت القيمة الاستراتيجية لهذه الشراكة.[8] بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، لا تكمن الأولوية في مجرد الحصول على نظام دفاعي آخر، بل في بناء منظومة دفاعية أكثر تنوعًا ومرونةً وتعددًا في الطبقات. وفي حين لا يزال الشركاء التقليديون، مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، عنصراً أساسياً في المشهد الأمني لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن أبوظبي يتزايد سعيها إلى توسيع دائرة شركائها في المجال الأمني.

رغم ما سبق، فلا ينبغي النظر إلى الشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية من منظور دفاعي بحت. فنقاط القوة النسبية لكوريا الجنوبية في الذكاء الاصطناعي، والأمن الإلكتروني، والبنية التحتية الرقمية، وتكنولوجيا الرعاية الصحية، والمدن الذكية، والخدمات اللوجستية، والابتكار الصناعي، تتوافق تمامًا مع الأولويات طويلة الأمد لدولة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي، والتحول التكنولوجي، والمرونة الوطنية. حيث ضخت دولة الإمارات استثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، في الوقت الذي تعمل فيه على توسيع نطاق انخراطها الاقتصادي والدبلوماسي في أفريقيا جنوب الصحراء.[9] وتتيح هذه الأولويات المتقاربة فرصةً جديدةً لتوسيع نطاق التعاون الثنائي ليتجاوز القطاعات التقليدية.

التوافق مع الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تتأثر السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بشدة بضرورة الجمع بين مقتضيات الأمن القومي، والتنويع الاقتصادي، والتواصل العالمي.[10]

في أبريل 2026، صَدَّرت دولة الإمارات العربية المتحدة سلعًا بنحو 1.4 مليار دولار أمريكي إلى كوريا الجنوبية، في حين استوردت سلعًا بقيمة 228 مليون دولار أمريكي، مما أدى إلى تحقيق فائض تجاري بلغ حوالي 1.17 مليار دولار أمريكي.[11] بالمقارنة مع أبريل 2025، ارتفعت صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى كوريا الجنوبية بنسبة 50.5%، مدفوعة في الأساس بارتفاع صادرات النفط الخام، في حين انخفضت الواردات من كوريا الجنوبية بنسبة 54%.[12] بالإضافة إلى تجارة السلع، تعززت العلاقات الاقتصادية الثنائية إلى حد بعيد جراء إبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية، التي تم توقيعها في عام 2024 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مايو 2026. وهذه الاتفاقية هي أول اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة تبرمها كوريا الجنوبية مع دولة من دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تهدف إلى الإلغاء التدريجي أو تخفيض التعريفات الجمركية على ما يقارب 91.2% من السلع المتداولة بين الجانبين على مدى فترة تصل إلى عشر سنوات.[13] ويغطي الاتفاق أيضًا التجارة في الخدمات، والاستثمار، والتجارة الرقمية، والإجراءات الجمركية وتيسير التجارة، والمشتريات الحكومية، والملكية الفكرية.[14]

في هذه الحقبة التي تتصف بتصاعد الاضطرابات الإقليمية، تزداد أهمية الشراكات القائمة على الثقة والاعتماد على الآخر والتوافق في السياسات. ووفقًا لوزارة الخارجية الإماراتية، فقد ترسخت العلاقات بين دولة الإمارات وكوريا أيضًا من خلال قنوات الحوار والاجتماعات بين كبار المسؤولين، بما في ذلك المشاورات رفيعة المستوى بشأن التعاون في الطاقة النووية، بجانب آليات الحوار ومذكرات التفاهم في مختلف مجالات التعاون.[15]

الركائز الأربع للتعاون

لم يعد السؤال الرئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة هو ما الذي يمكن شراؤه من كوريا الجنوبية، وإنّما حول الكيفية التي يمكن أن تساعد بها كوريا الجنوبية في بناء النظم والقدرات والمنصات التي تدعم الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد لدولة الإمارات العربية المتحدة. المطلوب هو شراكة استراتيجية تمزج بين المشتريات والتدريب، والتعاون الصناعي، ونقل التكنولوجيا، والابتكار المشترك، والتنسيق التنظيمي، ومبادرات التنمية في الدول الأخرى. ومن هذا المنظور الواسع، فإن آفاق الشراكة بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية لا تقتصر على تعزيز الأمن القومي لدولة الإمارات فحسب، بل تشمل أيضًا زيادة القدرة التنافسية التكنولوجية والنفوذ العالمي للدولة.

عند الحديث عن الفترة المقبلة، فإنّ دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية تستطيعان الارتقاء بشراكتهما من خلال أربعة ركائز متكاملة. أولاً:- تعميق التكامل الاقتصادي في مجالات الطاقة والتجارة والبنية التحتية والطاقة النووية المدنية. ثانياً:- تعزيز التعاون الدفاعي، لا سيما في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي والطائرات المقاتلة. ثالثًا:- توسيع نطاق التعاون في مجال التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والأمن الإلكتروني، والبنية التحتية الرقمية، وتكنولوجيا العلوم الصحية؛ و وأخيرًا، إقامة شراكات ثلاثية مع دول جنوب العالم، وخصوصًا في أفريقيا جنوب الصحراء، بالاستفادة من الاستثمارات والخدمات اللوجستية والدبلوماسية الإماراتية إلى جانب التكنولوجيا والقدرات الصناعية الكورية، من أجل تنفيذ مشاريع ذات تأثير كبير في مجالات الحكومة الرقمية، والبنية التحتية الذكية، والرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية، وبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي.

يعكس هذا النهج تطوراً أوسع في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ــ من الاعتماد على الشركاء الأمنيين التقليديين نحو شراكات أكثر مرونة وقائمة على قضايا محددة. ويتماشى ذلك مع طموح دولة الإمارات العربية المتحدة في أن تكون جسراً يربط بين الدول من مختلف مناطق العالم. حيث تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بموقع استراتيجي عند مفترق طرق آسيا والخليج وأفريقيا، مما يجعلها في وضع يؤهلها لتسهيل التعاون عبر أقاليم العالم من خلال الاستثمار والخدمات اللوجستية والدبلوماسية والابتكار. وفي هذه الأثناء، تعمل كوريا الجنوبية بنشاط على توسيع شراكاتها العالمية، وتتمتع بالخبرة التكنولوجية والقدرات الصناعية اللازمة لتنفيذ مشاريع ذات تأثير كبير لتحقيق التنمية في الدول الأخرى. وتشكل نقاط القوة المتكاملة هذه، مجتمعةً، أساساً متيناً لشراكة استراتيجية أكثر شمولاً وتطلعًا إلى المستقبل.

تعميق التكامل الاقتصادي في ظِل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية مواصلة تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري، بما في ذلك في المجالات التقليدية مثل الطاقة والتجارة والبنية التحتية. وقد حققت دولة الإمارات وكوريا الجنوبية فعلًا العديد من الإنجازات البارزة في هذا الشأن. فبجانب محطة براكة للطاقة النووية، فإنّ برج خليفة هو مثال بارز آخر على التعاون بين الجانبين. ففي عام 2004، فاز اتحاد شركات بقيادة شركة «سامسونج سي آند تي» الكورية الجنوبية، بالتعاون مع شركة «أرابتك» الإماراتية وشركة «بيسيكس» البلجيكية، بعقد إنشاءات بقيمة 875 مليون دولار أمريكي.[16] ولا يُعد البرج معلمًا هامًا في دولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، وإنّما هو أيضًا أحد أبرز إنجازات التعاون الهندسي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية.

علاوة على ذلك، شهدت العلاقات الاقتصادية بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج ككل مؤخرًا تقدمًا مؤسسيًّا ملحوظًا، بما في ذلك اختتام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا ومجلس التعاون الخليجي وتوقيع بيان مشترك في أواخر عام 2023، وذلك بجانب اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية التي تم توقيعها في عام 2024. وبعد مشروع برج خليفة في عام 2004 ومحطة براكة للطاقة النووية في عام 2009، فإنّ هذه الاتفاقيات هي محطة رئيسية أخرى، مما يدل على أن التعاون بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية قد دخل مرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية المؤسسية.

في الوقت ذاته، تعكس استراتيجية كوريا الجنوبية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، وهي «مبادرة SHINE»، التي أعلن عنها الرئيس لي جاي ميونج خلال زيارته إلى الشرق الأوسط في نوفمبر 2025، رؤية سيول طويلة الأمد للتفاعل مع المنطقة (انظر الشكل 2). فبعيدًا عن الأولويات التقليدية مثل الطاقة والتجارة، تركز المبادرة تركيزًا أكبر على الابتكار والتعليم والتواصل بين شعبي البلدين. وتتكامل هذه الأولويات تكاملًا وثيقًا مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة المتمثلة في «تعزيز السلام، وتقوية المرونة، وترسيخ قيم التسامح والتعايش في جميع أنحاء العالم».[17] وانطلاقاً من هذه الرؤية المشتركة، ينبغي على دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية توسيع نطاق شراكتهما لتتخطى التعاون الاقتصادي، وذلك من خلال تعميق التعاون في مجالات الابتكار والتعليم والتبادل الثقافي والتنمية المستدامة.

الشكل (2) مبادرة «شاين SHINE» الكورية الجنوبية تجاه الشرق الأوسط

الحرف	المعنى	محور تركيز السياسات
S	الاستقرار	تعزيز السلام والأمن الإقليميين في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية.
H	التناغم	بناء الثقة المتبادلة من خلال الحوار والدبلوماسية والتعاون في الإغاثة الإنسانية.
I	الابتكار	توسيع نطاق التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي، والهيدروجين، والتكنولوجيا الرقمية، والتصنيع المتطور، والطاقة، والبنية التحتية.
N	الشبكات	تعزيز الشراكات المؤسسية، والترابط الاقتصادي، والاتفاقيات التجارية، والتعاون بين القطاعين العام والخاص.
E	التعليم	زيادة المنح الدراسية، والتبادل الأكاديمي، والتعاون في مجال البحوث، والدبلوماسية الثقافية.

المصدر: تجميع المؤلفين استنادًا إلى وكالة يونهاب للأنباء، «لي يعلن عن مبادرة SHINE للشرق الأوسط في خطاب ألقاه بجامعة القاهرة»، 20 نوفمبر 2025، https://en.yna.co.kr/view/AEN20251120010752315.

اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 مايو 2026 بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب مع إيران، هو علامة فارقة في العلاقات الاقتصادية الثنائية، حيث رفع مستوى الشراكة من التعاون القائم على مشاريع معينة إلى إطار ذي صبغة مؤسسية للتجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادي.[18] وبجانب اتفاقية التجارة الحرة المرتقبة بين كوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي، توفر اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة أساسًا مؤسسيًّا مهمًّا لتعميق التعاون الاستراتيجي بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية في ظل بيئة جيو-اقتصادية يتزايد فيها المشهد غموضًا.

التنويع في المجال الأمني: فرصة لها حدود

أظهر التصعيد الذي حدث مؤخرًا في المنطقة أهمية الدفاع الجوي والصاروخي لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. فالتهديدات التي تستهدف البنية التحتية المدنية، ومنشآت الطاقة، والمطارات، والموانئ، والتجمعات السكانية، أثبتت بجلاء أن تعزيز قدرة الدفاع الجوي هي أولوية وطنية. وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة فعلًا منظومةً أمنيةً متطورةً، تقوم على تعاون طويل الأمد مع الشركاء التقليديين مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وفي ظل الهجمات المتواصلة بالصواريخ والطائرات المسيرة خلال الأسبوع الأول من الحرب، أفادت التقارير بأن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت معدل اعتراض بلغ حوالي 93% ضد الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة.[19]

نظام «KM-SAM II» الكوري الجنوبي فرصة مهمة في هذا السياق. ويُظهر هذا النظام، المزود بقدرات متطورة في مجال الدفاع الجوي والصاروخي، الدور المتنامي لكوريا كمورد جاد وموثوق للتكنولوجيا الدفاعية. وقد باتت التهديدات الناشئة أكثر مرونةً وتعقيدًا وتعددًا للأبعاد. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، من شأن تعميق التعاون الأمني مع كوريا الجنوبية أن يعزز جاهزية الدفاع الوطني مع تنويع مصادر المشتريات. وفي الوقت نفسه، يُرسل ذلك رسالةً سياسيةً مفادها أن دولة الإمارات تستطيع إقامة شراكات أمنية موثوقة تتجاوز الموردين التقليديين، مع الحفاظ على تحالفاتها الحالية.

غير أن التعاون الدفاعي مع كوريا الجنوبية ينبغي أن يسير وفقًا لمبدأ الانضباط الاستراتيجي. فالسؤال الرئيس ليس ما إذا كانت الأنظمة الكورية متطورة من الناحية التكنولوجية، بل مدى كفاءة دمجها في المنظومة العسكرية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة. حيث يعتمد الدفاع الجوي والصاروخي الحديث على قابلية التشغيل البيني. فلا بد أن تعمل أجهزة الاستشعار الرادارية، وصواريخ الاعتراض، وشبكات القيادة والتحكم، وبروتوكولات تبادل المعلومات بتناسق. وإذا لم يكن هناك دقة في التخطيط، فربما تؤدي الأنظمة الإضافية إلى ظهور تعقيدات جديدة بدلًا من تعزيز القدرة على الصمود.

لهذا، ينبغي على دولة الإمارات العربية المتحدة تجنب التناثر الذي لا داع له في عمليات الشراء. فقد يوفر وجود عدة موردين مرونةً، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى ظهور تحديات في الصيانة، وعوائق في التدريب، وأوجه قصور لوجستية، وارتباك تشغيلي. وتتوقف قيمة التعاون الأمني على مدى تناسقه. فيجب دمج التكنولوجيا الدفاعية الكورية في خطة دفاع وطنية مصممة بعناية تعكس الأولويات الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إحدى المسائل المهمة الأخرى هي التوقعات الاستراتيجية. فكوريا الجنوبية يمكن أن تكون شريكاً تكنولوجياً قوياً، لكنها لا توفر ذلك النوع من الحماية الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة. وكوريا الجنوبية ليس لديها نفس القدر من الوجود العسكري أو الدور في إدارة الأزمات في منطقة الخليج. ومن ثَمَّ، لا ينبغي النظر إلى التعاون مع كوريا الجنوبية على أنه بديل عن الشركاء الأمنيين التقليديين، بل كعنصر إضافي ضمن استراتيجية أمنية أكثر تنوعًا.

ينبغي أن يسترشد نهج الإمارات العربية المتحدة بهذا المبدأ. والهدف يجب أن يكون تنويعًا مدروسًا بعناية دون الإخلال بالشراكات الاستراتيجية القائمة. التعاون مع كوريا الجنوبية يتعين أن يؤدي إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام دولة الإمارات العربية المتحدة ولا يُعقِّدها. وهذا يستدعي إجراء تقييم فني، وتواصلاً واضحاً مع جميع الأطراف المعنية، وإطار عمل للتكامل تقوده دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان أن تخدم الأنظمة الجديدة الأولويات الوطنية للدولة وليس المصالح الخاصة للموردين.

من بين الخطوات الأولية في هذا الشأن إنشاء «فريق عمل مشترك بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية لتكامل أنظمة الدفاع». ويجب أن تضم هذه المجموعة مسؤولين في مجال الدفاع، وخبراء تقنيين، ومتخصصين في الأمن الإلكتروني، وأعضاء معنيين بالمشتريات. ولا يجب أن يقتصر الغرض من هذه المجموعة على مناقشة المشتريات المستقبلية فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضًا تقييم قابلية التشغيل البيني، والصيانة، والتدريب، وتبادل البيانات، ومتطلبات القيادة والتحكم، والتكاليف على مدار فترة استخدام الأنظمة.

في هذا السياق، ينبغي النظر إلى التعاون الدفاعي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية على أنه أحد مكونات إستراتيجية أشمل للمرونة الوطنية. فلا يمكن فصل الدفاع الجوي والصاروخي عن الأمن الإلكتروني، وأمن الطاقة، وحماية الموانئ والمطارات، أو الاستجابة لحالات الطوارئ. التهديدات الحديثة مترابطة: فمن الممكن أن يؤدي هجوم صاروخي أو هجوم إلكتروني إلى آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية. لذلك، ينبغي ربط التعاون الدفاعي مع كوريا الجنوبية بالجهود الأوسع الرامية إلى حماية البنية التحتية الحيوية وتعزيز المرونة الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الذكاء الاصطناعي، والأمن الإلكتروني، وتكنولوجيا الرعاية الصحية

ينبغي أن تمتد الشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية في المستقبل إلى ما هو أبعد بكثير من التعاون الدفاعي. وتشمل المجالات الواعدة للتعاون طويل الأمد بين الجانبين الذكاء الاصطناعي، والأمن الإلكتروني، والبنية التحتية الرقمية، وتكنولوجيا الرعاية الصحية ــ وهي مجالات لها أهمية بالغة في مسيرة التنويع الاقتصادي، والمرونة الوطنية، والقدرة التنافسية بعيدة المدى لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بات الذكاء الاصطناعي مؤشراً رئيسياً على القدرات الوطنية، حيث أحدث تحولاً جذرياً في مجالات الإدارة العامة، والخدمات اللوجستية، والرعاية الصحية، والتعليم، والشؤون المالية، وإدارة الطاقة، وإدارة الأزمات. وقد صاغت دولة الإمارات العربية المتحدة لنفسها مكانةً كدولة رائدة على مستوى العالم في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال استثمارات ضخمة في التحول الرقمي، والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، والشراكات التكنولوجية الدولية. **أما كوريا الجنوبية، فهي تتمتع** بقدرات من الطراز العالمي في مجالات أشباه الموصلات، والروبوتات، والتصنيع الذكي، والإلكترونيات، والابتكار الصناعي. وتضع نقاط التكامل هذه أساسًا متينًا لشراكة تقنية أكثر عمقًا.

ينبغي أن يعطي التعاون الثنائي الأولوية للتطبيقات العملية ذات الأثر الكبير، وألا يقتصر على الأبحاث. وتشمل المجالات المحتملة أمن المطارات القائم على الذكاء الاصطناعي، والإدارة الذكية للموانئ، ومراقبة شبكات الطاقة، والصيانة التنبؤية للبنية التحتية، والاستجابة الطبية في حالات الطوارئ، وأنظمة الصحة العامة، والأمن الإلكتروني القائم على الذكاء الاصطناعي. ولا تتوقف جاذبية هذه التطبيقات على الجدوى التجارية وحسب، بل لها أهمية استراتيجية أيضًا؛ لأنها تعزز البنية التحتية الحيوية التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي والأمن القومي.

يجب أن يدخل الأمن الإلكتروني ضمن ركائز العلاقات الثنائية. فمع تزايد التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، سيزداد تعرضها لتهديدات الأمن الإلكتروني. الموانئ والمطارات ومنشآت الطاقة والمؤسسات المالية والمستشفيات والمنصات الحكومية جميعها أهداف محتملة، وهذه إحدى مواطن الانكشاف التي اتضحت خلال الهجمات الإيرانية الأخيرة على دولة الإمارات العربية المتحدة. يمكن أن تساعد الخبرة الواسعة التي تتمتع بها كوريا الجنوبية في مجال البنية التحتية الرقمية وصمود النظم الإلكترونية في تعزيز القدرات الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ولهذا، ينبغي أن يشمل التعاون إجراء تدريبات إلكترونية مشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالتهديدات، والتدريب المهني، وإصدار شهادات في مجال الأمن الإلكتروني، والتطوير المشترك لأدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لحماية البنية التحتية الحيوية.

تكنولوجيا الرعاية الصحية هي مجال واعد آخر. فقد استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة في البنية التحتية الطبية، وتهدف الدولة إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً لخدمات الرعاية الصحية المتطورة. وتكمل كوريا الجنوبية هذه الطموحات من خلال نظامها الصحي المتطور، ومستشفياتها المعترف بها دوليًا، وشركاتها المتخصصة في تقنياتها الطبية، وقدراتها القوية في نظم الصحة الرقمية. ويمكن أن يشمل التعاون الثنائي إقامة شراكات بين المستشفيات، وبرامج لتبادل الأخصائيين، والطب عن بُعد، والتعليم والتدريب الطبي، ومنصات الصحة الرقمية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم الرعاية الصحية.

يقتضي ضمان الاستدامة طويلة الأمد لهذا التعاون من البلدين تعزيز التنسيق التنظيمي. حيث يتطلب إيفاد الأخصائيين الطبيين الكوريين وتكنولوجيا الرعاية الصحية الكورية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وجود أطر عمل واضحة تنظم الترخيص والاعتماد والمسؤولية المهنية وسلامة المرضى وحماية البيانات الصحية والامتثال للوائح الإماراتية، مع مراعاة المتطلبات التنظيمية الكورية ذات الصلة بالخدمات الطبية التي يتم تقديمها في الخارج. إنّ إنشاء إطار عمل مخصص للتعاون في تكنولوجيا الرعاية الصحية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية من شأنه تسهيل إقامة علاقات الشراكة بين المستشفيات، واستقبال البعثات الطبية المؤقتة، وتطبيق الطب عن بُعد، وتوفير حلول الرعاية الصحية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والتدريب الطبي، والإدارة الآمنة للبيانات الصحية، مما يهيئ البيئة لتعميق التعاون الثنائي.

التعاون الثلاثي في أفريقيا

إحدى الفرص الواعدة للشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية على المدى البعيد هي إعداد إطار تعاون ثلاثي منظم مع دول جنوب العالم، وخصوصًا مع أفريقيا جنوب الصحراء.[20] دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة بين أكبر مستثمرين على مستوى العالم في أفريقيا، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 60 مليار دولار أمريكي حتى عام 2023.[21] في عام 2023، كانت دولة الإمارات أيضًا أكبر مصدر لرأس المال الاستثماري في أفريقيا، حيث خصصت ما يقرب من 44 مليار دولار أمريكي — وهو ما يقارب مجموع استثمارات رأس المال للمستثمرين الثاني والثالث من حيث الحجم، وهما المملكة المتحدة والصين.[22]

من شأن هذا النموذج أن يجمع بين نقاط القوة التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة في الاستثمار والخدمات اللوجستية والدبلوماسية والانخراط الدبلوماسي الواسع، وبين القدرات التكنولوجية لكوريا الجنوبية وخبراتها الصناعية وتجربتها الناجحة في مجال التنمية. وبدورها، تشمل مساهمة البلدان الشريكة تحديد الأولويات المحلية، والمعرفة بالسوق، ورأس المال البشري، والملكية المؤسسية، والشرعية السياسية. إذا صُمِمَّ هذا الإطار المتكامل كما ينبغي، فإنه سيدعم المشاريع ذات التأثير الكبير في مجالات الحكومة الرقمية، والبنية التحتية الذكية، والموانئ والخدمات اللوجستية، والنظم الصحية، والأمن الإلكتروني، وبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي.

ينبغي أن تكون أفريقيا جنوب الصحراء محور الاهتمام المبدئي لهذا الإطار. ولتحقيق الاستفادة القصوى من هذا النموذج، يجب أن يكون التعاون الثلاثي مدفوعًا بالطلب، وأن تتولى مسؤوليته الجهات المحلية، وأن يتوافق مع أولويات التنمية الوطنية للبلدان الشريكة. فبدلاً من إطلاق مبادرة واسعة النطاق وذات طبيعة عامة، ينبغي على دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية أن تبدآ بعدد محدود من المشاريع التجريبية في البلدان التي تُظهر التزامًا سياسيًا قويًّا، وجاهزيةً رقميةً، وقدرةً على التنفيذ. كينيا ورواندا وإثيوبيا على وجه التحديد نقاط انطلاق واعدة؛ نظراً لبرامجها الطموحة في مجال التحول الرقمي وخبرتها في العمل مع الشركاء الدوليين. يمكن أن تركز المشاريع الأولية على نظم الحكومة الرقمية، وبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الذكية، ومنصات الصحة العامة، والأمن الإلكتروني للأنظمة الحكومية الحيوية.

عقب نجاح المرحلة التجريبية، يمكن أن تتوسع هذه الشراكة تدريجيًا لتشمل دولًا ذات أهمية استراتيجية مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا، مع استكشاف الفرص المتاحة في مناطق نامية أخرى حيث يمكن للمزايا النسبية لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية أن تحقق نتائج تنموية ملموسة. ومن شأن اتباع نهج تدريجي أن يُمكِّن البلدين من صقل نموذج التعاون، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وإدارة المخاطر السياسية والتنظيمية والتنفيذية قبل الشروع في توسيع نطاق التعاون.

ينبغي أن تُستمد القطاعات المحددة للتعاون الثلاثي من نقاط القوة التكميلية لكلا الشريكين. فدولة الإمارات العربية المتحدة تستطيع أن تسهم بالموارد المالية، وشبكات الدعم اللوجستي، والجهود الدبلوماسية، والقدرة على تنفيذ المشاريع، في حين توفر كوريا الجنوبية التقنيات المتطورة، والمعرفة الصناعية، والخبرة في مجال الحكومة الرقمية، والتكنولوجيا الصحية. ويمكن لهذه القدرات مجتمعةً أن تساعد البلدان الشريكة على تسريع وتيرة التحول الرقمي، وتعزيز البنية التحتية الحيوية، وتحسين أنظمة الرعاية الصحية، وتطوير القدرات التكنولوجية والبشرية المحلية.

إن التزام دولة الإمارات المتنامي بدعم تطوير الذكاء الاصطناعي في أفريقيا يوفر إطارًا مناسبًا لإطلاق هذه المبادرة.[23]

بيد أن نجاح التعاون الثلاثي يتطلب تنسيقاً مؤسسياً قوياً. فالتجارب السابقة تُظهر أن الشراكات الثلاثية غالبًا ما تخفق في تحقيق أهدافها بسبب عدم تحديد المسؤوليات بوضوح وضعف آليات التنفيذ. لذلك، يجب على دولة الإمارات وكوريا الجنوبية إنشاء «آلية رسمية للتعاون الثلاثي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية» لتحديد الدول الشريكة ذات الأولوية، واختيار المشاريع بالتعاون مع الحكومات المضيفة، وتجميع التمويل، وتحديد المسؤوليات المؤسسية، ومراقبة التنفيذ، وتقييم النتائج. ومن شأن آلية كهذه أن تحول التعاون الثنائي إلى منصة أوسع نطاقًا للتنمية المستدامة، مما يُوسّع العلاقة بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية من الشراكة الإستراتيجية إلى الاشتراك في توفير حلول التنمية في جميع أنحاء بلدان جنوب العالم.

المخاطر الاستراتيجية وقيود السياسات

الشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية لها آفاق استراتيجية كبيرة، لكن يجب معالجة العديد من المخاطر وقيود السياسات لضمان نجاحها على المدى البعيد.

أولاً:- يتطلب التكامل الدفاعي تخطيطاً فنياً دقيقاً. يقتضي دمج أنظمة الدفاع الكورية في المنظومة العسكرية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة ضمان التوافق في التشغيل البيني، بما في ذلك توافق أنظمة القيادة والتحكم، وبروتوكولات تبادل البيانات، والتدريب، والصيانة، والخدمات اللوجستية. إذا لم يتحقق التكامل الفعال بين الأنظمة، فقد تؤدي القدرات الإضافية إلى زيادة التعقيد العملياتي وليس تعزيز المرونة الوطنية.

ثانياً:- تناثر عمليات الشراء أحد التحديات على المدى البعيد. رغم أن تنويع موردي المعدات الدفاعية يمكن أن يعزز المرونة الاستراتيجية، فإنه قد يترتب عليه أيضًا زيادة التكاليف على مدار فترة الاستخدام ويُنشئ صعوبات في مجالات الصيانة وقطع الغيار وتحديثات البرامج وتدريب الموظفين. لذلك، ينبغي أن تستند قرارات الشراء إلى تقييمات شاملة على مدار فترة الاستخدام والمتطلبات التشغيلية طويلة الأمد.

ثالثًا:- يجب أن تظل التوقعات الاستراتيجية واقعية. رغم أن كوريا الجنوبية يمكن أن تصبح شريكًا مهمًا في مجال التكنولوجيا الدفاعية، إلا أنها لا توفر المظلة الأمنية الشاملة أو الوجود العسكري في الخليج الذي توفره الولايات المتحدة. لهذا، ينبغي أن يكون التعاون مع كوريا الجنوبية مكملاً للشراكات الأمنية الحالية لدولة الإمارات، وليس بديلاً عنها.

رابعاً:- يجب معالجة مسألة التعقيد التنظيمي فيما يخصُّ التعاون في مجال التكنولوجيا الصحية. يقتضي توسيع نطاق التعاون في مجال الرعاية الصحية وجود أطر عمل واضحة تنظم الترخيص والاعتماد والمسؤولية المهنية وسلامة المرضى وترتيبات التأمين وحماية البيانات الصحية والامتثال للوائح التنظيمية في كلا البلدين.

خامساً:- ستزداد أهمية حوكمة البيانات مع توسع نطاق التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن الإلكتروني والصحة الرقمية. ينبغي على البلدين وضع معايير واضحة بشأن ملكية البيانات، وتدفق البيانات عبر الحدود، والأمن الإلكتروني، وحماية الخصوصية، والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.

سادساً:- يجب أن يظل التعاون الثلاثي مع البلدان النامية، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء، قائماً على أساس الطلب وتتولى مسؤوليته جهات محلية. يجب أن تضطلع البلدان الشريكة بدور محوري في تحديد أولويات التنمية، واختيار المشاريع، وتنفيذ البرامج، وتقييم النتائج؛ لضمان تولي الجهات المحلية المسؤولية وتحقيق الاستدامة على المدى البعيد.

أخيرًا:- ينبغي على كلا الجانبين تجنب التوسع الاستراتيجي المفرط. بدلاً من إطلاق العديد من المبادرات في وقت واحد، يتعين على دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية اتباع نهج تدريجي من خلال تنفيذ عدد محدود من المشاريع التجريبية المصممة بعناية قبل توسيع نطاق التعاون جغرافيًا أو ليشمل قطاعات إضافية. إثبات النجاح على نطاق أصغر سيعزز المصداقية، ويُحسّنُ التنفيذ، ويوفر دروسًا قيّمة للتعاون في المستقبل.

الخاتمة

تطورت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية لتتجاوز مجرد الشراكة القائمة على التجارة والطاقة ومشتريات الدفاع. وبات من الممكن الآن أن تتحول هذه العلاقة إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد تجمع بين الأمن والتكنولوجيا المتطورة ومرونة نظم الرعاية الصحية والتعاون الإنمائي الثلاثي. ويعكس هذا التطور الاتجاه العام للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ــ وهي سياسة تتسم بالواقعية والمرونة والتنوع، والتوجه المتزايد نحو بناء شراكات قائمة على قضايا محددة.

يتطلب تحقيق هذه الآفاق وجود مؤسسات قوية وأولويات استراتيجية واضحة. يجب ضمان التوافق التام في التعاون الدفاعي مع المنظومة الأمنية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وينبغي أن يستند التعاون في مجالات التكنولوجيا الصحية والذكاء الاصطناعي والأمن الإلكتروني والبنية التحتية الرقمية إلى أطر تنظيمية وإدارية قوية. يجب أن يظل التعاون الثلاثي مع البلدان النامية، وخصوصًا أفريقيا جنوب الصحراء، قائمًا على أساس الطلب، وتتولى مسؤوليته الجهات المحلية، ومتوافقًا مع أولويات التنمية الوطنية. بدلاً من السعي لتنفيذ أجندة مفرطة الطموح، يتعين على الطرفين إعطاء الأولوية لعدد محدود من المشاريع التجريبية ذات التأثير الكبير والتي تتيح القدرة على تحقيق نتائج ملموسة.

في الختام، لا ينبغي قياس نجاح الشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية بعدد الاتفاقيات الموقعة أو المشاريع المعلنة، بل بمدى مساهمتها في تعزيز القدرات الاستراتيجية والمرونة طويلة الأمد لدولة الإمارات. وتتجاوز هذه الفرصة بكثير مجرد اقتناء التقنيات المتطورة أو تنفيذ مبادرات منفصلة. الهدف هو بناء نموذج مؤسسي للتعاون يعكس الرؤية المتطورة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ــ رؤية تتميز بالترابط العالمي، والتقدم التكنولوجي، والقدرة الاقتصادية، والمرونة الاستراتيجية. من هذا المنطلق، فإنّ آفاق الشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية تتيح إمكانية التطور من علاقة بين شريكين موثوقين إلى علاقة بين شريكين استراتيجيين، يساهمان معاً في تحقيق الاستقرار الإقليمي والابتكار التكنولوجي والتنمية المستدامة في مختلف أنحاء بلدان جنوب العالم.

Endnotes

1. Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates, "Bilateral Relations," Embassy of the United Arab Emirates in Seoul, accessed June 19, 2026, https://www.mofa.gov.ae/en/missions/seoul/uae-relationships/bilateral-relations.

2. Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates, "Joint Declaration between the Republic of Korea and the United Arab Emirates on the Occasion of the State Visit to the United Arab Emirates by H.E. Lee Jae Myung, President of the Republic of Korea," November 18, 2025, https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2025/11/18/18-11-2025-uae-korea.

3. Albert Vidal, "A New Chapter for UAE Defense Procurement?" AGSI (Arab Gulf States Institute in Washington, December 1, 2022), https://agsi.org/analysis/a-new-chapter-for-uae-defense-procurement/.

4. Brian Kim, "South Korea Inks Largest Arms Export Deal with UAE for Missile Interceptor," Defense News, January 18, 2022, https://www.defensenews.com/industry/2022/01/18/south-korea-inks-largest-arms-export-deal-with-uae-for-missile-interceptor/.

5. Reuters, "South Korea, UAE Sign MoU on US$35 Billion Defence Cooperation, Envoy Says," Reuters, February 26, 2026, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/south-korea-uae-sign-mou-35-billion-defence-cooperation-envoy-says-2026-02-26/.

6. Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates, "Joint Declaration."

7. Sania Kozatskyi, "Cheongung-II Air Defense System Intercepts 29 of 30 Targets in UAE Combat Debut," Militarnyi, April 3, 2026, https://militarnyi.com/en/news/cheongung-ii-air-defense-system-intercepts/.

8. Defense Express, "South Korean KM-SAM II Sees First Combat Downing Iranian Ballistics — System With Russian Roots Now Displacing S-400 in Middle East," Defense Express, March 7, 2026, https://en.defence-ua.com/news/south_korean_km_sam_ii_sees_first_combat_downing_iranian_ballistics_system_with_russian_roots_now_displacing_s_400_in_middle_east-17739.html.

9. Abu Dhabi Fund for Development, "UAE Launches US$1 Billion 'AI for Development' Initiative to Advance Digital Infrastructure across Africa," November 22, 2025, https://www.adfd.ae/en/media-center/news/uae-launches-1-billion-ai-for-development-initiative-to-advance-digital-infrastructure-across.

10. Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates, "Foreign Policy," accessed June 29, 2026, https://www.mofa.gov.ae/en/foreign-policy.

11. Observatory of Economic Complexity, "United Arab Emirates and South Korea," accessed June 29, 2026, https://oec.world/en/profile/bilateral-country/are/partner/kor.

12. Emirates News Agency, "UAE-Korea CEPA Officially Enters into Force on 1st May," April 30, 2026, https://www.wam.ae/en/article/bzz6pup-uae-korea-cepa-officially-enters-into-force-1st.

13. EY, "UAE–Korea Comprehensive Economic Partnership Agreement Takes Effect," EY Global Tax Alert, May 7, 2026, https://www.ey.com/en_gl/technical/tax-alerts/uae-korea-comprehensive-economic-partnership-agreement-takes-effect.

14. Ministry of Economy and Tourism of the United Arab Emirates, United Arab Emirates–Republic of Korea Comprehensive Economic Partnership Agreement, last updated July 2, 2026, https://www.moet.gov.ae/en/uae-korea-comprehensive-economic-partnership-agreement.

15. Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates, "Joint Declaration."

16. MEED Editorial, "Joint Venture Wins Contract to Build World's Tallest Tower," MEED, December 10, 2004, https://www.meed.com/joint-venture-wins-contract-to-build-worlds-tallest-tower/.

17. Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates, "Foreign Policy."

18. Ministry of Economy and Tourism of the United Arab Emirates, "UAE–Korea Comprehensive Economic Partnership Agreement (CEPA)."

19. International Institute for Strategic Studies, "Cumulative Confirmed Missile, UAV and Fighter Jet Interceptions by the GCC States," accessed June 29, 2026, https://www.iiss.org/online-analysis/data-visualisation/cumulative-confirmed-missile-uav-and-fighter-jet-interceptions-by-the-gcc-states/.

20. Emirates News Agency (WAM), "UAE and Korean Presidents Witness Signing of Comprehensive Economic Partnership Agreement," May 29, 2024, https://www.wam.ae/en/article/b3earsc-uae-and-korean-presidents-witness-signing.

21. Prithvi Gupta, "UAE's Economic Engagement in Africa," Observer Research Foundation Middle East, February 13, 2025, https://orfme.org/research/uaes-economic-engagement-in-africa/.

22. Ajen Sita, Roderick Wolfenden, and Sandile E. Hlophe, "Why Africa's FDI Landscape Remains Resilient," EY, December 3, 2024, accessed June 29, 2026, https://www.ey.com/en_nl/foreign-direct-investment-surveys/why-africa-fdi-landscape-remains-resilient.

23. Abu Dhabi Fund for Development, "UAE Launches US$1 Billion 'AI for Development' Initiative".